اقتصاد

ارتفاع مديونية الأسر الأردنية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

لامست مديونية الأفراد في الأردن لصالح البنوك المحلية 19 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تسجله في تاريخها نتيجة ارتفاع الإقبال على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لتمويل حاجات أساسية، خاصة السكن والتعليم والصحة وغيرها. وكشفت أحدث بيانات للبنك المركزي الأردني عن ارتفاع مديونية الأفراد لدى البنوك وحدها دون المؤسسات المالية الأخرى مع نهاية العام الماضي بنسبة 2,3% عن العام 2022. ويرى مراقبون أن ارتفاع مديونية الأفراد يعكس تراجع قدرة الأردنيين على تلبية احتياجاتهم، ولا سيما الأساسية منها، كالإنفاق على التعليم والصحة وشراء السيارات والعقارات والقروض الشخصية وكذلك سعي الغالبية لتملك المساكن وبشكل خاص في المدن التي تشهد ارتفاعا كبيرا في الإيجارات. وبحسب بيانات البنك المركزي، فإن جزءا من النمو في مديونية الأفراد خلال العامين 2021 و2022 لا يمثل نمواً فعلياً كونه ناتجاً عن تأجيل البنوك سداد مديونيات العملاء المتضررين من جائحة كورونا.

وقد اضطر عدد كبير من المقترضين إلى تأجيل أقساط القروض عدة مرات وذلك لتجاوز الظروف المعيشية الصعبة التي مروا بها، ولا سيما إبان جائحة كورونا وفي مواسم الأعياد والمدارس، ما رتب عليهم أعباء مالية اضافية بسبب إعادة جدولة الأقساط المؤجلة والكثير من البنوك فرضت رسوما أو فوائد جديدة. وقال البنك المركزي «لقد بلغ عدد قروض الأفراد الممنوحة من البنوك في نهاية العام الماضي حوالي 970 ألف قرض، وبلغ عدد بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك للأفراد حوالي 389 ألف بطاقة ائتمانية. 78,7% من عدد القروض الممنوحة للأفراد منحت للمقترضين الذكور، في حين بلغت حصة الإناث 21,3%». الخبير الاقتصادي هاشم عقل قال لـ«العربي الجديد»، إن مستويات مديونية الأفراد في الأردن ترتفع بشكل لافت، وخاصة في السنوات الأخيرة نظرا لتراجع مستويات المعيشة من ناحية وارتفاع الأسعار والكلف التمويلية من جهة أخرى.

ورأى عقل أنه كان يمكن في السابق شراء شقة سكنية بحوالي 70 ألف دولار مثلا ويتم اقتراض المبلغ من البنوك، لكن الشقة ذاتها ارتفع سعرها بنسبة لا تقل عن 50 في المائة واحتاج المواطن لقرض بقيمة أعلى لإتمام الشراء، وهكذا الحال بالنسبة للمجالات الأخرى التي تتطلب الحصول على التمويل. وقال عقل إن مديونية الأفراد في الأردن ستشهد ارتفاعات أخرى خلال العام الحالي والأعوام اللاحقة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة البنكية إلى مستويات كبيرة تبعا لقرارات البنك المركزي الأردني، وحتى أن تثبيت أسعار الفائدة أخيراً لم ينعكس على أسعار الفائدة في السوق المصرفي.

وأوضح البنك المركزي أن العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك نسبة إلى دخولهم بلغ في نهاية العام الماضي نسبة 44,2% في مقارنة مع 45% في نهاية العام 2022 و45,1% في نهاية 2021، و45,2% في نهاية 2020، وتعتبر هذه النسبة مقبولة وفقا للمعايير الدولية، حيث يراوح متوسط النسبة لدى معظم الدول ما بين 40 و50%.

(جين شلوتر/فرانس برس)

هبوط كبير للصناعة الألمانية

تراجع إنتاج القطاع الصناعي في ألمانيا بدرجة كبيرة خلال شهر يوليو/تموز، مع هبوط واسع النطاق في إنتاج السيارات، والمعدات الكهربائية، والمنتجات المعدنية. وأوضحت بيانات صدرت عن مكتب الإحصاءات الألماني الجمعة، هبوط إنتاج القطاع الصناعي 5,3% على أساس سنوي في يوليو، بعد تراجعه 3,7% في يونيو/حزيران. هذا وتحول الإنتاج إلى الانخفاض على الصعيد الشهري، إذ انخفض بنسبة 2,4% بعد زيادة بلغت 1,7% في يونيو، ومقابل توقعات تراجعه 0,3% فقط خلال نفس الفترة. وأفاد مكتب الإحصاءات بأن تراجع الإنتاج في يوليو شمل أجزاء متعددة من القطاع الصناعي، كان أبرزها قطاع السيارات بانخفاض شهري 8,1% مقارنة بنمو إنتاجه 7,9% في يونيو، يليه قطاع صناعة المعدات الكهربائية بانخفاض 7%، ثم صناعة المنتجات المعدنية 3,8%.

أخبار

هولندا تزيد القيود على معدات صناعة الرقائق

أعلنت الحكومة الهولندية الجمعة، توسعة نطاق القيود المفروضة على تصدير معدات صناعة أشباه الموصلات، لتشمل أنواعًا أكثر من منتجات شركة «إيه إس إم إل». وقال رينيت كليفر وزير التجارة الخارجية والتنمية الهولندي في بيان، إنه اتخذ هذا القرار لأسباب تتعلق بالأمن القومي، إذ ترى الحكومة أن التطورات التكنولوجية ساهمت في تفاقم التحديات الأمنية المرتبطة بتصدير هذا النوع من المعدات، خاصة في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة. ونتيجة لتلك الخطوة، أصبحت أنواع أكثر من معدات صناعة الرقائق التي تُنتجها هولندا خاضعة لقواعد تقييد الصادرات، التي تحتاج الشركات بمقتضاها إلى التقدم بطلب للحصول على ترخيص من الحكومة لتصديرها.

تسارع النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو

تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي السنوي لمنطقة اليورو في القراءة النهائية للربع الثاني من عام 2024، رغم تباطؤه بصورة طفيفة على الصعيد الفصلي. وحسب بيانات صدرت عن مكتب الإحصاءات الأوروبي الجمعة، نما الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0,6% على أساس سنوي في الربع الثاني، بعد ارتفاعه 0,5% في الربع الأول. وأظهرت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع 0,2% على أساس فصلي، مقابل زيادته 0,3% في الربع الأول. وكانت العوامل الأكثر مساهمة في الزيادة الفصلية للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني هي ارتفاع صافي الصادرات 0,5%، وزيادة الإنفاق الحكومي 0,1%.

مناقصة مصرية لشراء الغاز الطبيعي

في ظل التراجع الحاد في الإنتاج المحلي، نقلت رويترز عن ثلاثة مصادر من قطاعي التجارة والصناعة، الجمعة، قولها إن مصر

طرحت مناقصة لشراء 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال لتغطية الطلب على الكهرباء خلال الشتاء، علمًا أن هذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها القاهرة مناقصة لتغطية الطلب في الشتاء منذ 2018. وينتهي أجل المناقصة التي طرحتها الهيئة المصرية العامة للبترول يوم الخميس المقبل الواقع في 12 سبتمبر/أيلول الجاري. وتريد مصر استلام 17 شحنة بين الرابع من أكتوبر/تشرين الأول و29 نوفمبر/تشرين الثاني في ميناء العين السخنة المطل على البحر الأحمر، واستلام ثلاث شحنات في ميناء العقبة الأردني خلال الفترة نفسها. ونقلت رويترز عن شركة إنرجي أسبيكتس الاستشارية قولها إن إنتاج مصر المحلي للغاز انخفض في مايو/أيار إلى أدنى مستوى منذ ستة أعوام، إذ هبط نحو 25% عن ذروته المسجلة في 2021، ومن المتوقع أن ينزل بواقع 22,5% بحلول نهاية 2028.

أصول مصرف ليبيا المركزي لم يُمسّ بها

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أكدت مصادر من إدارات مختلفة داخل مصرف ليبيا المركزي، لـ«العربي الجديد» أن أصول المصرف، بما في ذلك النقد واحتياطيات الذهب والسندات، لا تزال سليمة ولم يُمس بها، مشيرة إلى أن عمليات جرد دقيقة تجرى تحت إشراف إدارة المراجعة والمحاسبة، ومن المتوقع الانتهاء منها قريباً.

وأفادت المصادر بأن الإفصاح عن التفاصيل المالية الحساسة، مثل احتياطيات الذهب وكميات النقد المتوفرة، ليس ممكناً في الوقت الحالي عبر وسائل الإعلام، في إطار الحفاظ على السرية المطلوبة لحماية الأصول المالية للمصرف.

يأتي ذلك في خضم نزاع قانوني محتدم حول إدارة مصرف ليبيا المركزي، حيث أصدر المجلس الرئاسي قراراً بتعيين مجلس إدارة جديد، وهو ما قوبل برفض من مجلسي النواب والدولة اللذين اعتبرا التعيين مخالفاً للاتفاق السياسي القاضي بأن المناصب السيادية يجب أن تُقرر بتوافق بين المجلسين. وفي تصريح أدلى به لصحيفة فاينانشال تايمز، أكد الصديق الكبير، المحافظ من قبل المجلس الرئاسي، وجود «أصول قيمة» داخل المصرف، لكنه امتنع عن تقديم أي تفاصيل إضافية حول حالة تلك الأصول في ظل الأوضاع الحالية. ورفضت الإدارة الشرقية إقالة الكبير الذي يتولى إدارة المصرف منذ 2011 بعد إطاحة نظام معمر القذافي، وهددت بوقف جميع عمليات إنتاج وتصدير النفط ما لم يُعَد إلى منصبه، وهو ما يهدد بوقف ما يقارب 90% من إنتاج النفط في ليبيا. في ظل هذا المشهد، يواجه مصرف ليبيا المركزي تحديات هائلة في الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان إدارة الأصول بكفاءة. ويتعين على مجلس الإدارة الجديد التحرك بسرعة لمواجهة هذه التحديات وضمان استمرار عمل المصرف. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، فإن مصرف ليبيا المركزي في طرابلس هو الجهة الوحيدة المخولة إدارة عائدات النفط. وقد دعت الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى حوار ليبي-ليبي لتسوية الخلافات وحل الأزمة المتصاعدة.

في حال استمرار النزاع على إدارة المصرف، فإن ذلك سيؤدي إلى تعثر دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وتعطيل التحويلات بين البنوك، وإيقاف خطابات الاعتماد اللازمة لتأمين الواردات، ما سيشل الاقتصاد الليبي ويعوق تجارتها الخارجية.

اقتصاد الناس

حلم السكن في تونس

تباطؤ القروض العقارية مع ارتفاع الأسعار والفائدة

تتغير أولويات التونسيين في ظل ارتفاع التضخم، حيث تشهد القروض السكنية تراجعاً ملحوظاً، وسط شكاوى من ارتفاع أسعار المنازل وضعف القدرة الشرائية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم تساعد إجراءات تجميد الضريبة على العقارات في تحريك الطلب على المساكن والشقق في تونس، إذ كشفت أحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي التونسي تباطؤ القروض السكنية في السنوات الأخيرة، حيث لم تزد نسبة الأسر التي حصلت على قروض مصرفية لشراء مساكن سوى بنسبة 3,2% ما بين عامي 2022 و2024. وأبرزت الأرقام أن قروض الأسر لتمويل شراء أو بناء مساكن ما بين عامي 2022 والربع الأول من العام الحالي لم تتجاوز قيمتها 407 ملايين دينار، حيث بلغت المبالغ المستحقة على العملاء نحو 12,873 مليار دينار في مارس/ آذار الماضي، مقابل 12,466 مليار دينار نهاية سنة 2022.

وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة، تفاقم عزوف التونسيين عن شراء المساكن نتيجة الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة الفائدة البنكية على القروض السكنية التي تصل إلى أكثر من 13%. وبداية العام الجاري، حاول البرلمان انتشال قطاع التطوير العقاري من موجة ركود جديدة بعد إحباط تمرير زيادة من 13% إلى 19% في الضريبة على العقارات كانت الحكومة تنوي فرضها. وواجهت نية الترفيع الضريبي انتقادات واسعة من قبل التونسيين وسط ارتفاع الأسعار على الرغم من إطلاق مطوري العقارات حملات دعائية لتحريك الطلب على مخزون الشقق لديهم خوفا من المزيد من ركود المبيعات. وأشار مطور العقارات رأفت العياري إلى أن تباطؤ إقبال التونسيين في الحصول على قروض السكن يعكس عمق الأزمة التي وصل إليها القطاع، ما أدى إلى تراجع كبير في المبيعات.

وقال العياري في تصريح لـ«العربي الجديد» إن قروض السكن هي مقياس نشاط القطاع، مؤكدا أن بوادر هذا التباطؤ ظهرت قبل أكثر من ثلاثة سنوات نتيجة الأزمة المالية وتأثيرات ارتفاع التضخم على مستوى معيشة المواطنين وقدرتهم على الإنفاق. وأضاف: «يصل تمويل اقتناء العقارات من قبل الأسر التونسية عن طريق القروض إلى أكثر من 80%، غير أن النفاذ إلى هذه التمويلات لم يعد متاحا بالقدر الكافي مع تصاعد نسبة الفائدة وارتفاع كلفة القروض». واعتبر المتحدث أن تمويل شراء العقارات عن طريق القروض البنكية يفتح العديد من الفرص أمام الأسر لامتلاك مساكن، إلا أنه أيضا يطرح تحديات كبيرة نظرا إلى طول فترة السداد وضرورة توفير تمويل ذاتي يصل إلى 30% من قيمة العقار.

وأشار العياري إلى أن قطاع التطوير العقاري شهد طفرة في المبيعات عام 2016، حيث سجل القطاع انتعاشا مهما قبل أن تنتكس السوق مع بداية صعود التضخم الذي أضر بإنفاق التونسيين بشكل كبير.

ووفق أحدث البيانات الرسمية لمعهد الإحصاء، بلغت نسبة التضخم خلال شهر يوليو/ تموز الماضي 7% مسجلة تراجعا بأكثر من نقطتين، بعد أن بلغت رقما قياسيا تاريخيا به10,4% خلال شهر فبراير/ شباط 2023. وشرح رئيس منظمة إرشاد المستهلك لطفي الرياحي أن إحجام التونسيين عن الاقتراض على المدى الطويل لتمويل شراء مساكن أمر طبيعي في ظل الإنهاك الذي سببه الغلاء. وقال الرياحي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن تباطؤ قروض تمويل السكن يعد تغييرا في أولويات التونسيين الذين تنازلوا عن حلم امتلاك السكن لفائدة أولويات أخرى أساسية تستحوذ على إنفاقهم. وأكد رئيس منظمة إرشاد المستهلك أن اقتراض التونسيين بات موجها لتمويل الاستهلاك عبر ديون قصيرة المدى رغم كلفتها العالية مع استمرار تثبيت سعر الفائدة عند نسبة 8%.

ويصر البنك المركزي التونسي على تثبيت نسبة الفائدة الرئيسية عند 8% رغم توقعات دولية بتراجع التضخم المحلي إلى مستوى 5,7% في غضون سنة 2025. وأعلن مجلس إدارة البنك المركزي التونسي، عقب اجتماع لمجلس إدارته بداية الشهر الحالي، إبقاء نسبة الفائدة الرئيسية من دون تغيير عند مستوى 8%، مبرراً القرار بـ«إعطاء الأولوية في الوقت الحالي لدعم المسار التنازلي للتضخم والحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي والإستقرار المالي». ويرحّل قطاع التطوير العقاري في تونس من عام إلى آخر مساعي إنعاش المبيعات، على أمل الحصول على امتيازات ضريبية يطالب بها العاملون في القطاع. وسعى مطورو العقارات لإقناع الحكومة والقطاع المصرفي بخفض الضرائب على المبيعات وتعديل نسبة الفائدة المخصصة لقروض الإسكان، من أجل بيع رصيد عقاري راكد فاقت قيمته مليار دينار، أي ما يزيد عن 322 مليون دولار، وسداد ديون متفاقمة لدى البنوك دخلت مرحلة التعثر.

استمرار تراجع مبيعات العقارات والمساكن في تونس

مقر البنك المركزي في تونس، 2 مايو 2024 (جون ريفورد/ Getty)

تقرير

الاقتصاد في رئاسيات الجزائر

برامج لزيادة النمو والاستثمار وخلق الوظائف

تنطلق الانتخابات الرئاسية في الجزائر، يوم الأحد، عبر ثلاثة مرشحين لقيادة البلاد خلال السنوات الخمس المقبلة، وفي جعبتهم برامج اقتصادية تركز على المقومات الضخمة للنهوض بالجزائر، وتتفاوت آليات استغلالها لزيادة النمو وتوليد الوظائف وخفض الأسعار

الجزائر ـ **سعيد بشار**

مع انطلاقة الانتخابات الرئاسية الجزائرية، اليوم الأحد، للفصل في من سيقود الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة، يسعى المترشحون الثلاثة في سباق الرئاسيات لإقناع المقترعين ببرامجهم. وإنْ كانت سياسة البلاد الخارجية ومواقفها في القضايا الكبرى محل اتفاق بين المرشحين، فإنّ ملفات الاقتصاد تكتسب أهمية استثنائية، لعلاقتها الوطيدة بحياة المواطن الاجتماعية، خاصة القدرة الشرائية، البطالة، وغلاء أسعار المنتوجات.

وتتفاوت اهتمامات المرشحين بين التركيز على استكمال «مسار الإصلاحات» للمترشح الحر عبد المجيد تبون، واقتراح برنامج تحرير المبادرة وحماية الفئات الهشة للمترشح عن حركة مجتمع السلم المحسوب على التيار الإسلامي عبد العالي شريف حساني، وإصلاح الاختلالات الموجودة للمترشح عن جبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش. ولم يخف أستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر حميد علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه كان من الأولى تنظيم نقاشات ومناظرات بين المترشحين وممثليهم لتوضيح البرامج الاقتصادية أمام المواطن الجزائري بالحجة والدليل كما هو معمول به في كل الديمقراطيات في العالم، وذهب إلى الاعتقاد بأنه لا خلاف جوهريا بين المترشحين الثلاثة إلا في تفاصيل ليس من شأنها، بحسبه، معالجة إشكالات الاقتصاد الجزائري.

ركز برنامج المترشح والرئيس الحالي عبد المجيد تبون على تعزيز المكتسبات الاقتصادية، والاستمرار في وتيرة النمو، وتحفيز وحماية الاستثمار والتشغيل، وتعزيز وتقوية التوازنات الكبرى للاقتصاد، باعتبارها الخطوط العريضة لبرنامجه الاقتصادي، بالإضافة إلى تقوية الإنتاج الوطني كبديل للاستيراد، فضلا عن العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في أهم المنتجات الغذائية. كما ينص برنامج تبون على اعتماد استراتيجية لرفع نسب الإدماج للمتعاملين الجزائريين في القطاع الصناعي بالشراكة مع الأجانب وتشجيع الصناعات المحلية في مختلف مجالاتها، موازاة مع استحداث وإعادة تنظيم خريطة المناطق الصناعية برؤية جديدة تساهم في خلق التوازن الصناعي ما بين الولايات.

ويهدف هذا البرنامج إلى بلوغ 400 مليار دولار من الإنتاج الداخلي الخام، للمساهمة بانتقال الجزائر إلى دولة ناشئة، والعمل على بلوغ 15 مليار دولار صادرات خارج المحروقات في نهاية 2025، وبلوغ 30 مليار دولار صادرات خارج المحروقات قبل نهاية 2030، إلى جانب تدعيم قدرات البلاد من احتياطي الصرف بالعملة للحفاظ على السيادة المالية للبلاد والأجيال القادمة، ومراجعة السياسة النقدية للبلاد، وفتح ورشة شاملة لتحيين قانون الصفقات العمومية. ويقترح البرنامج أيضا، مواصلة مد خطوط السكك الحديدية بين الشمال والجنوب، مثل خط العاصمة تمنراست، من أجل بث الحياة في المناطق غير الآهلة ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني، وإطلاق المزيد من الخطوط الجوية نحو عواصم أفريقية وعالمية، وفتح الاستثمار للمنافسة في المجال الجوي الداخلي، بالإضافة إلى مباشرة مخطط لتوسعة الموانئ عبر السواحل الجزائرية بهدف رفع طاقة استيعابها للحركة التجارية العالمية، ومواصلة تهيئة وتوسعة شبكة الطرقات المحلية والوطنية. أما في المجال المالي، فينص مشروع عبد المجيد تبون الانتخابي على مواصلة إصلاح المنظومة البنكية وتحديثها، وتكريس النظرة الاستشرافية المحضة البعيدة المدى في التسيير المالي الشامل للبلاد، فضلا عن تكريس سياسة حماية إطارات الدولة النزهاء الممارسين لفعل التسيير، ومحاربة ما تبقى من القوى المعطلة في مراكز التسيير الحيوية، إلى جانب مواصلة سياسة حماية المنتوج الوطني واستمرارية تشجيعه.

قال أحمد شريفي، ممثل مترشح حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني شريف، إنّ «محور التنمية الاقتصادية الذي يقدمه مرشحنا يهدف بالأساس إلى تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، وعلى رأسها رفع معدل النمو الاقتصادي إلى حدود 7%، من خلال تحريك عوامل النمو المتمثل في الموارد البشرية، واستغلال الموارد الطبيعية عبر الاهتمام بالصناعات التحويلية لرفع قيمة هذه الموارد بدلا من توجيهها إلى الأسواق الخارجية مواد خام وأبرزت بيانات صادرة عن وزارة التجهيز والإسكان أن القطاع شهد منذ أربع سنوات انخفاضا ملحوظا في عدد تراخيص بناء المنازل المسندة وعدد المنازل المبنية بنسبة تصل إلى 30%، ما يعادل ستة آلاف ترخيص لبناء 11 ألفا و400 منزل. في المقابل، ارتفعت أسعار الشقق بنسبة 9% للعقارات الجديدة و6% للعقارات القديمة، حسب آخر دراسة لموقع مبوب الذي عرض أرقام متعلقة بالنصف الأول من العام 2023.

برنامجا تبون وشريف يستهدفان زيادة حجم الإنتاج الداخلي

يركز مشروع أوشيش على تحسين كفاءة القطاع العام ورقمنته

30%

إلى 50 % من الاقتصاد الجزائري ممسوك من السوق السوداء التي تتميز بأنشطة اقتصادية غير معلنة، تتهرب من القانون والضرائب المفروضة من قبل الدولة، ويسعى المرشحون لحل هذه الأزمة.

سورية

600 شركة صناعية تسوّق منتجاتها

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يختتم معرض الصادرات السورية «إكسبو سورية» فاعلياته في دمشق الأحد، بعد مشاركة وصفها الصناعي السوري محمد طيب العلو بالأوسع بعد حجز مساحة 50 ألف متر مربع ومشاركة نحو 600 شركة صناعية سورية تعمل بقطاعات النسيج والجلديات والغذاء والهندسة الكيمائية، إلى جانب شركات مالية وحوالات مصرفية وشحن وتخليص جمركي.

ويرى العلو أن نجاح المعرض لهذا العام ارتبط بحضور المدعوين من الدول العربية وبعض الدول الأوروبية، وتوقيعهم عقود استيراد مع الشركات السورية. ويلفت الصناعي العلو خلال اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن بعض الصناعات السورية «الغذائية والنسيجية خاصة» لقيت قبولاً لدى الضيوف، من شركات ورجال أعمال، وبالتالي قد يكون التصدير حلاً للمشاكل التي تعاني منها بعض الشركات التي خفضّت إنتاجها بسبب زيادة التكاليف وارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، وتراجع المبيعات بالسوق الداخلية بسبب الفقر وهبوط القدرة الشرائية للسوريين.

ويضيف العلو أن الدعوات التي وجهتها «اللجنة المنظمة» استهدفت 300 تاجر ورجل أعمال عربي وأجنبي، توزعوا بين دول الجوار (العراق، الأردن ولبنان)، ودول خليجية إضافة لدول بالمغرب العربي وبعض الشركات الأوروبية، لكن الحضور الفعلي كان متواضعا جدا، معتبراً أن الحدث «سيعيد للصناعة السورية بعض ألقها»، كما سينشط قطاع السياحة وربما يساعد باستعادة الشركات بعض العافية والإنتاج والتصدير. وادعى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بحكومة بشار الأسد محمد سامر الخليل أن العام الماضي شهد «طفرة بالتصدير» بقيمة قاربت مليار يورو، وهو أعلى رقم تصديري خلال السنوات العشر الأخيرة. ويتساءل المحلل الاقتصادي عبد الناصر الجاسم: «هل نفذت حكومة الأسد مطالب الصناعيين بتأمين مستلزمات الإنتاج وسهّلت إدخال المواد الأولية ودعمت الصادرات، قبل أن تعوّل على المعرض الذي، على الأرجح، لن يعود إلا ببعض العقود على الشركات التي هي بالأصل تصدر إلى الخارج؟». ويلفت الجاسم خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن التطبيع مع النظام هو أهم ما ترمي إليه حكومة الأسد من فاعليات كهذه، فضلاً عن تسويق أن سورية بخير وعاودت الشركات الإنتاج والتصدير، متناسية أن أكثر من نصف المنشآت خارج العمل، سواء كانت متوقفة بسبب ارتفاع التكاليف أو مهدمة جراء الحرب أو هاجر أصحابها إلى دول الجوار ومصر، مقدراً خسائر القطاع الصناعي بسورية (عام وخاص) بأكثر من 150 مليار دولار منذ 2011.

العديد من الشركات خفضت إنتاجها بسبب ارتفاع التكاليف

المغرب

المغتربون يرفدون رصيد العملة الصعبة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تحافظ تحويلات المغتربين المغاربة في 2024 على مستواها المرتفع منذ الأزمة الصحية، ما يساعد على دعم رصيد المغرب من العملة الصعبة التي تغطي أكثر من خمسة أشهر من الواردات.

ويقدر عدد المغتربين بحوالي خمسة ملايين شخص، يقيم 85 في المائة منهم في أوروبا، خاصة في فرنسا التي تحتضن حوالي 1,5 مليون مغترب، بينما يتوزع الباقون بين الولايات المتحدة وكندا وبلدان عربية.

وتفيد البيانات الصادرة عن مكتب الصرف حول مؤشرات المبادلات الخارجية بأن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفعت في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري بنسبة 3,3%، كي تستقر عند حدود 6,8 مليارات دولار. وشهدت تحويلات المغتربين المغاربة ارتفاعا قويا في الأعوام الخمسة الأخيرة، فيما زادت في العام الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف، بنسبة 4,1%، لتستقر في حدود 11,53 مليار دولار. ويشير بنك المغرب إلى أنه بالنظر للبيانات المتوفرة، ستواصل تحويلات المغتربين المغاربة ارتفاعها، حيث ستتحسن بنسبة 1,9% في العام الحالي، لتصل إلى 11,75 مليار دولار، قبل أن تبلغ في العام المقبل 12,37 مليار دولار، بزيادة بنسبة 5,3%.

ويترقب البنك أن تساهم تلك التحويلات بالإضافة إلى عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويلات المتأتية من الاستدانة الخارجية في تعزيز رصيد المغرب من العملة الصعبة، حيث ينتظر أن يبلغ 38,2 مليار دولار، ما يمثل خمسة أشهر ونصف من واردات السلع والخدمات. وتشير المندوبية السامية للتخطيط، في الموازنة الاقتصادية الاستشرافية، إلى أنه بالنظر لتطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، سيتراجع عجز الميزان الجاري بشكل طفيف ليصل إلى حوالي 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 0,6% المسجلة سنة 2023. ويلاحظ إنبيغو موري، مؤسس منظمة «ريميسايس» المتخصصة في تتبع تحويلات المغتربين عبر العالم، أن المغرب من بين أكبر الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد على تحويلات المغتربين بهدف توفير إيرادات للأسر ودعم رصيد العملة الصعبة، بل إن المغتربين يساهمون في إنعاش السياحة في الصيف.

ويشير موري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن استثمارات أولئك المغتربين، رغم عدم تركزها في قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة، إلا أنها تهم مشاريع صغيرة تفضي إلى خلق فرص عمل في المناطق التي يتحدرون منها، مذكرا بمساهمات المغتربين في الحد من تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد.

مطار محمد الخامس في الدار البيضاء، 7 فبراير 2022 (Getty)

وبائمان منخفضة». وأشار المتحدث، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى العمل على الانتقال في حجم الناتج الداخلي الخام إلى حدود 450 مليار دولار، يكون فيه نصيب الفرد الجزائري 9000 دولار، موازاة مع العمل على رفع متوسط الأجر للمواطن الجزائري إلى 120 ألف دينار (905,64 دولارات)، يكون «ضماناً للأسرة الجزائرية لقضاء الشهر بدون عسر أو اللجوء إلى الاستدانة».

وأضاف «من بين المؤشرات الأخرى التي تضر بالقدرة الشرائية للمنتجين والمستهلكين في آن واحد هو التضخم»، ووصفه بـ«الخطر ضريبة غير مقننة، فرغم عدم وجودها في القوانين الجبائية إلا أنها مرهقة، كونها تقضي على قيمة العملة الوطنية»، فضلا عن كون التضخم يعمل على تآكل القدرة الشرائية من جهة، ويؤثر سلبا على كلفة المنتجين والمستهلكين من الجهة المقابلة.

وأشار، خلال تطرقه إلى الإسقاطات الاجتماعية، إلى أنّ برنامج مترشح حركة مجتمع السلم يهدف إلى تقليص معدل البطالة إلى حدود 5%، بدلا من معدل 13% المسجلة حاليا، مقترحا تسهيل إنشاء مؤسسات قادرة على النمو تساهم في توفير مناصب الشغل.

ويشدد برنامج جبهة القوى الاشتراكية الاقتصادي عبر المترشح يوسف أوشيش، على نهج تنموي أكثر عدالة وملاءمة للواقع المحلي، ويدعو إلى إنشاء أقطاب اقتصادية محلية كبرى تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل منطقة، بهدف تشجيع التنافسية والمبادرة المحلية من خلال دعم التجمعات الإقليمية حول مشاريع مشتركة وإقامة منافسة اقتصادية عادلة بين المناطق لجذب المستثمرين وخلق مواردها الخاصة.

كما يشدد برنامج جبهة القوى الاشتراكية على مكافحة التضخم عن طريق نهج متعدد الأشكال يجمع بين السياسات النقدية والمالية والهيكلية، موازاة مع إعادة تنشيط سياسة التشغيل تجنبا لتحذيرات الهيئات العالمية، إذ إنه من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة ليصل إلى حوالي 19% بحلول عام 2026، ما يعكس اختلالات هيكلية وعدم التوافق بين العرض والطلب على صعيد العمل.

وفي سياق التحذير، جاء في هذا البرنامج أنّ الجزائر تواجه تحديات كبيرة في مجال مناخ الأعمال، ما يؤثر على تنافسية اقتصادها ويعوق تطوير القطاع الخاص، مستدلا بتصنيف «ممارسة الأعمال» لعام 2021 الصادر عن البنك الدولي الذي وضع الجزائر في المرتبة 157 من بين 190 دولة، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذه الوضعية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للبلاد.

ودعا البرنامج إلى إعادة تنظيم الشركات الاقتصادية العمومية لتحسين كفاءتها وإدارتها وأدائها التكنولوجي، وتسريع عملية رقمنة الخدمات الإدارية، وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، وضمان استقرار قانون الاستثمار، وإلغاء تجريم فعل التسيير لتشجيع ريادة الأعمال، فضلا عن تعزيز آليات مكافحة الفساد، والشفافية في منح الصفقات العمومية وفي المعاملات التجارية.

وعود معيشية تنتظر التطبيق

لاحظ الخبير الاقتصادي أحمد حيدوسي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ مرشح جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أوشيش، يبقى وفيا لتوجهات حزبه اليساري التقدمي، ويظهر ذلك من خلال إعادة بعث النسيج الصناعي العمومي، عبر التركيز عليه وإعطائه الأولوية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. كما يركز على حماية الفئات الهشة والتي تعاني من قدرة شرائية ضعيفة، وذلك عبر تفعيل أكبر آلية الدعم ومراجعة الأجور والمنح والمعاشات لهذه الشرائح.

وخلال حديثه عن برنامج «فرصة» لمرشح حركة مجتمع السلم، عبد العالي حساني شريف، قال حيدوسي إنّ هذا الأخير يقترح استغلال المقومات الاقتصادية للبلاد لمضاعفة الناتج الإجمالي ليصل إلى 450 مليار دولار، ومضاعفة معدل النمو إلى حدود 7% وتخفيض نسبة التضخم إلى 3%. أما العنوان البارز لبرنامج عبد المجيد تبون الاقتصادي، فهو استكمال معركة البناء ومواصلة مسار الإصلاحات التي انطلقت في العهد السابق، والتي أوردتها قائمة التعهدات الـ 54، مشيرا إلى المحاور الكبرى المتعلقة بإعادة بعث النسيج الصناعي العمومي، وتفعيل أكبر للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

مواطن أمام صور المرشحين الثلاثة، الجزائر، 25 أغسطس 2024 (بلال بنسالم/ فرانس برس)